الأنباء
الاربعاء 26 ديسمبر 2012

قمة «التعاون» الـ 33 في البحرين .. آمال وتحديات

المجلس الأعلى ثمّن ما تضمنته كلمة صاحب السمو من رؤى حكيمة ودعا إلى تعزيز روح المواطنة الخليجية

قادة «التعاون» أقروا الاتفاقية الأمنية والدفاع المشترك

قادة ورؤساء وفود دول مجلس التعاون خلال الجلسة الختامية

صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد لدى مشاركته في الجلسة الختامية للقمة الخليجية

البحرين ـ المنامة
ماضي الهاجري ـ رشيد الفعم

اختتم قادة ورؤساء وفود دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اعمال الدورة الـ 33 للقمة الخليجية في العاصمة المنامة باعتماد البيان الختامي واعلان «الصخير».

وأكد العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة اهمية ما توصلت اليه قمة «الصخير» في المنامة من نتائج نحو تفعيل قرارات مجلس التعاون، معربا عن ارتياحه للأجواء التي سادت الاجتماع وما تحلى به الجميع من رغبة صادقة من اجل انهاء اعمال دورة المجلس بنجاح.

وقال العاهل البحريني في كلمة اختتام اعمال الدورة الـ 33 للمجلس الأعلى لقادة دول المجلس: ان النجاح الكبير الذي تحقق اليوم يأتي تعبيرا عن تطلعات دول المجلس جميعا من اجل دعم وتعزيز العمل الخليجي المشترك وتفعيل دور المجلس على نحو يشعر به المواطن الخليجي.

وأكد الملك حمد ان ذلك يتحقق عبر التماسك والتكامل والاتحاد بين دول مجلس التعاون الخليجي لحماية أمنها ومكتسباتها.

وتقدم الملك حمد بالشكر لأعضاء الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى على الدراسات التي تقدمت بها وما تبعها من توصيات قيمة في الموضوعات التي كلفت بدراستها في الدورة الماضية، معربا عن ثقته بأن هذه الدراسات ستلقى كل الاهتمام وستأخذ طريقها نحو التنفيذ بما يصب في صالح دول المجلس وشعوبها.

ولفت ايضا الى أهمية الدور الذي قام به وزراء الخارجية في دول مجلس التعاون والأمين العام لمجلس التعاون ومساعديه في انجاح اعمال الدورة الـ 33.

كما ألقى صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد في الجلسة الختامية لمؤتمر قمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كلمة فيما يلي نصها:

«صاحب الجلالة الأخ الملك حمد بن عيسى آل خليفة، أصحاب الجلالة والسمو، أصحاب المعالي، السيدات والسادة، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

بفضل الله وتوفيقه أكملنا اجتماعاتنا المباركة والتي كان لحكمتكم وبعد نظركم الاثر الكبير في الوصول إلى القرارات التي ستساهم في اضافة جهود خيرة ومقدرة الى عملنا الخليجي المشترك ستمكننا من تحقيق تطلعات شعوبنا في الأمن والاستقرار والرخاء ولا يسعني هنا الا ان أجدد الشكر لأخي جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة والشعب البحريني الشقيق على ما أحاطونا به خلال تواجدنا في المملكة العزيزة من رعاية وعناية كريمة وإدارة حكيمة لأعمال اجتماعاتنا.

اخواني أصحاب الجلالة والسمو، انه لمن دواعي سرورنا وسعادتنا ان تنعقد الدورة القادمة للمجلس الأعلى في بلدكم الكويت حيث نتشرف باستضافتكم والاحتفاء بكم بين أهلكم واخوانكم، مبتهلين الى المولى جلت قدرته ان يؤيدنا بتوفيقه ويسدد خطانا لتحقيق كل ما نرجوه لشعوبنا من أمن واستقرار وتقدم ورخاء وخدمة قضايا أمتنا العربية والإسلامية، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته». هذا وتضمن البيان الختامي توصيات خاصة بالقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، وفيما يلي نصه:

هنأ المجلس الأعلى صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، على توليه رئاسة الدورة الحالية للمجلس الأعلى، مثمنا ما ورد في كلمته في الجلسة الافتتاحية، وحرصه على تفعيل مسيرة التعاون بين دول المجلس في جميع المجالات. وأعرب المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه للجهود الكبيرة، الصادقة والمخلصة، التي بذلها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، وحكومته الرشيدة، خلال فترة رئاسته للدورة الثانية والثلاثين للمجلس الأعلى، وما تحقق من انجازات مهمة. كما عبر المجلس الأعلى عن الشكر لله عز وجل على ما من به على خادم الحرمين الشريفين من نجاح العملية التي أجريت له، داعيا الله، أن يديم عليه موفور الصحة والعافية ليستكمل دوره الرائد في خدمة المملكة العربية السعودية وشعبها الشقيق ودعم مسيرة المجلس المباركة.

الأمير: ما توصلنا إليه من قرارات ستمكننا من تحقيق تطلعات شعوبنا في الأمن والاستقرار والرخاء

الكويت تستضيف القمة الخليجية الـ 34 العام المقبل

واستمرارا لجهوده في خدمة القضايا العربية والإسلامية والدولية رحب المجلس الأعلى بافتتاح مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات الذي تم افتتاحه في ڤيينا، بهدف تعزيز قيم الحوار ومكافحة التطرف.

كما ثمن الكلمة التي وجهها صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وما تضمنته من رؤى حكيمة، معربا عن تقديره ومباركته لاستجابة الكويت لطلب الأمين العام للأمم المتحدة عقد المؤتمر الدولي الأول للدول المانحة في الكويت، بالمشاركة مع الأمم المتحدة في 30 يناير 2013 بهدف مساعدة الشعب السوري الشقيق والتخفيف من معاناته الإنسانية، متمنيا للمؤتمر النجاح. وانطلاقا من حرص قادة دول المجلس على تعزيز مسيرة التعاون المشترك، وتحقيقا للمواطنة الخليجية الكاملة، استعرض المجلس الأعلى توصيات وتقارير المتابعة المرفوعة من المجلس الوزاري، كما بحث تطورات القضايا السياسية الإقليمية والدولية، في ضوء ما تشهده المنطقة والعالم من أحداث وتطورات متسارعة واتخذ بشأنها القرارات اللازمة، وذلك على النحو التالي:

مسيرة العمل المشترك:

ثمن المجلس الأعلى الخطوات التي تم اتخاذها لتنفيذ قراراته بشأن العمل المشترك فيما يتعلق بالمجالات المنصوص عليها في المادة الثالثة من الاتفاقية الاقتصادية، وأكد على ضرورة العمل على تعزيز روح المواطنة الخليجية لدى مواطني دول مجلس التعاون في مختلف المجالات.

وتعميقا للتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء، وتفعيلا لما أصدره المجلس الأعلى من قرارات بشأنه، بحث الأوضاع الاقتصادية في دول المجلس وأعرب عن ارتياحه لما تشهده اقتصاداتها من نمو ملحوظ، وما تحقق فيها من تنمية شاملة في مختلف القطاعات.

ووجه المجلس الأعلى اللجان المعنية بسرعة تنفيذ ما ورد في الاتفاقية الاقتصادية بخصوص توحيد السياسات المالية والنقدية، وتكامل البنية الأساسية وتعزيز القدرات الإنتاجية بما يضمن إتاحة الفرص الوظيفية للمواطنين، وكلف لجنة التعاون المالي والاقتصادي بتقديم برامج عملية وفق جداول زمنية للانتقال الى آفاق أرحب للتكامل والاندماج الاقتصادي بين دول المجلس، تحقيقا للهدف المنشود.

وحرصا من المجلس الأعلى على تحقيق تطلعات الشباب في دول المجلس والعناية بهم، واستثمار طاقاتهم، وتنمية مواهبهم، فقد وجه المجلس بإجراء دراسة شاملة للتعرف على البرامج المنفذة في مختلف الأنشطة الشبابية في دول المجلس، وقضايا الأسرة والطفولة وعقد ندوة شاملة بهذا الشأن.

كما استعرض المجلس الأعلى مسيرة التعاون المشترك من خلال ما رفع اليه من تقارير وتوصيات من المجلس الوزاري واللجان الوزارية والأمانة العامة بهذا الشأن وقرر الأخذ علما بتقارير المتابعة المعروضة عليه، واعتماد جميع القوانين (النظم) في مختلف مجالات العمل المشترك. وصادق المجلس الأعلى على قرارات مجلس الدفاع المشترك وبارك إنشاء قيادة عسكرية موحدة تقوم بالتنسيق والتخطيط والقيادة للقوات البرية والبحرية والجوية المخصصة والإضافية، وقرر الموافقة على علاج منتسبي القوات المسلحة وعائلاتهم بدول مجلس التعاون، المنتدبين في مهام رسمية أو المشاركين في دورات تدريبية في الدول الأعضاء، في المستشفيات العسكرية.

كما أقر المجلس الأعلى الاتفاقية الأمنية لدول المجلس بصيغتها المعدلة والتي وقعها وزراء الداخلية في اجتماعهم الحادي والثلاثين بتاريخ 13 نوفمبر 2012، مؤكدا على أهمية تكثيف التعاون لاسيما فيما يتعلق بتبادل المعلومات بين الأجهزة الأمنية في الدول الأعضاء.

وأكد المجلس الأعلى على مواقف الدول الأعضاء الثابتة بنبذ الإرهاب والتطرف، بجميع أشكاله وصوره، ومهما كانت دوافعه ومبرراته، وأيا كان مصدره. وأدان التفجيرات الإرهابية الآثمة التي وقعت مؤخرا في مدينة المنامة بمملكة البحرين، وراح ضحيتها عدد من الأبرياء، مشيدا بدور حكومة البحرين البناء وتعاملها الشامل مع الأحداث، مؤكدا تضامنه الكامل مع مملكة البحرين في جهودها الرامية للحفاظ على وحدتها الوطنية وترسيخ أمنها واستقرارها. ورحب المجلس الأعلى بافتتاح المركز الدولي للتميز لمكافحة التطرف العنيف (هداية) في أبوظبي، كمركز يجمع بين الخبراء والخبرات والتجارب المتوافرة في جميع الدول لمكافحة التطرف العنيف بجميع أشكاله ومظاهره. وأبدى المجلس الأعلى شكره وتقديره لجهود الهيئة الاستشارية وأقر مرئياتها المتعلقة باستراتيجية الشباب، وتعزيز روح المواطنة، واستراتيجية التوظيف لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في القطاعين الحكومي والأهلي، وإحالتها للجان الوزارية المختصة لوضع الآليات اللازمة لتنفيذها. ووجه المجلس الأعلى بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في الاجتماعات الوزارية المشتركة مع الدول والمجموعات الاقتصادية، بما يحقق المصالح المشتركة لمجلس التعاون وشركائه.

مطالبة العراق ببناء جسور الثقة مع الدول المجاورة

شدد المجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون الخليجي مجددا أمس على ضرورة استكمال العراق تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الدولية ذات الصلة ومنها الانتهاء من مسألة صيانة العلامات الحدودية بين الكويت والعراق تنفيذا للقرار (833).

ودعا المجلس الأعلى في البيان الختامي الى الاسراع في ازالة التجاوزات العراقية التي تعيق عملية الصيانة للعلامات الحدودية بين الكويت والعراق والانتهاء من مسألة تعويضات المزارعين العراقيين تنفيذا للقرار (899) والتعرف على مصير من تبقى من الأسرى والمفقودين من مواطني الكويت وغيرهم من مواطني الدول الأخرى وإعادة الممتلكات والأرشيف الوطني للكويت.

وحث في هذا الاطار الأمم المتحدة والهيئات الأخرى ذات العلاقة على الاستمرار في جهودها القيمة لانهاء تلك الالتزامات.

وأكد المجلس الأعلى مجددا مواقفه الثابتة تجاه العراق والمتمثلة في احترام سيادته واستقلاله ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، داعيا الدول الأخرى الى اتباع النهج ذاته.

وطالب المجلس الحكومة العراقية ببناء جسور الثقة مع الدول المجاورة على أساس مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وأكد أهمية ان تبذل جميع الأطراف في العراق الجهود لتحقيق مصالحة سياسية دائمة وشاملة تلبي طموحات الشعب العراقي لتحقيق الأمن الاستقرار والحفاظ على هويته العربية والإسلامية.

دعم كل ما يحقق آمال وتطلعات الشعب اليمني

المنامة ـ كونا: أشاد المجلس الاعلى لقادة دول مجلس التعاون الخليجي اليوم بما تم تحقيقه في المرحلة الاولى من تنفيذ المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية في اليمن، مؤكدا دعمه لكل ما يحقق آمال وتطلعات الشعب اليمني. وثمن المجلس الاعلى في البيان الختامي لأعمال دورته الـ 33 بجهود الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي وحكومة الوفاق الوطني والشعب اليمني وقواه السياسية في تنفيذ المبادرة الخليجية متمنيا من الجميع التكاتف والالتزام بما تم الاتفاق عليه بين جميع الاطراف.

وبحسب البيان، أطلع العاهل البحريني قادة دول المجلس على مضمون الرسالة التي تلقاها من الرئيس اليمني حول الانجاز الذي تحقق في تنفيذ المبادرة الخليجية والخطوات التي تمت في سبيل تحقيق المزيد من الامن والاستقرار في اليمن، حيث اعرب الاخير عن شكره وتقديره لقادة دول المجلس على ما بذلوه ويبذلونه من دعم ومساندة لليمن وشعبها. واشاد المجلس الاعلى بالقرار الاخير الذي اصدره الرئيس اليمني بإعادة هيكلة القوات المسلحة والذي يأتي في اطار المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية كخطوة مهمة على طريق تعزيز الامن والاستقرار في اليمن.

وأعرب المجلس عن تطلعه الى نجاح تنفيذ المرحلة الثانية من المبادرة وذلك بعقد مؤتمر الحوار الوطني الشامل وبمشاركة جميع اطياف الشعب اليمني ومكوناته واتفاقهم على كل ما يحقق مصلحة اليمن ويحفظ وحدته وامنه واستقراره.

كما اطلع المجلس الاعلى على التقرير الذي رفعه المجلس الوزاري بشأن زيارة الامين العام لمجلس التعاون الخليجي عبداللطيف الزياني الى اليمن في نوفمبر الماضي لمتابعة تنفيذ المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية المزمنة.

إدانة قمع المسلمين في ميانمار

دان المجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون الخليجي القمع والمجازر الوحشية بحق المواطنين المسلمين من الروهينغيا في ميانمار وما يتعرضون له من تطهير عرقي وانتهاك لحقوق الإنسان لإجبارهم على ترك وطنهم.

واكد المجلس في البيان الختامي لأعمال الدورة الـ 33 وقوفه الى جانب محنة المسلمين في ميانمار وتقديم العون والمساعدة لهم وكلف المجلس الوزاري بإجراء مشاورات مع الدول في المنطقة لإيجاد حل لهذه الأزمة.

ودعا المجتمع الدولي وبخاصة مجلس الأمن ومنظمات المجتمع المدني الاقليمية والدولية الى تحمل مسؤولياتها وإيجاد حل سريع لهذه القضية وتقديم المساعدات الانسانية العاجلة.

مطالبة إيران بالكف فوراً ونهائياً عن التدخل في شؤون دول الخليج

المنامة ـ كونا: أعرب المجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الـ 33 امس عن رفضه واستنكاره لاستمرار التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون مطالبا طهران بالكف فورا ونهائيا عن هذه الممارسات وعن كل السياسات والإجراءات التي من شأنها زيادة التوتر وتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة.

وأكد المجلس على ضرورة التزام ايران التام بمبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل الخلافات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة او التهديد بها. وجدد المجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون التأكيد على مواقفه الثابتة والرافضة لاستمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وابوموسى) والتي أكدت عليها جميع البيانات السابقة.

كما أكد حق سيادة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث وعلى المياه الاقليمية والاقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الإمارات العربية المتحدة.

وعبر المجلس الأعلى عن الأسف لعدم إحراز الاتصالات مع إيران أي نتائج ايجابية من شأنها التوصل الى حل قضية الجزر الثلاث بما يسهم في تعزيز امن المنطقة واستقرارها.

واعتبر المجلس أي ممارسات او اعمال تقوم بها إيران على الجزر الثلاث لاغية وباطلة ولا تغير شيئا من الحقائق التاريخية والقانونية التي تجمع على حق سيادة الإمارات على جزرها الثلاث.

وأكد أهمية النظر في كافة الوسائل السلمية التي تؤدي الى إعادة حق الإمارات في جزرها الثلاث، داعيا إيران الى الاستجابة لمساعي الإمارات لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة او اللجوء الى محكمة العدل الدولية.

وحول البرنامج النووي الإيراني تابع المجلس الأعلى مستجدات البرنامج النووي الإيراني الذي لا يهدد امن المنطقة واستقرارها فقط بل الأمن والاستقرار العالمي، مشددا على أهمية التزام إيران بالتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وجدد التأكيد على مواقفه الثابتة بشأن أهمية التزام طهران بمبادئ الشرعية الدولية وجعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج العربي منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية، مشيدا في الوقت ذاته بالجهود الدولية لحل قضية البرنامج النووي الإيراني بالطرق السلمية.

كما أكد حق الدول ومن ضمنها إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية بحيث تكون الاستفادة من هذا الحق مشروطة بالالتزام التام بمعايير الأمن والسلامة وحظر الانتشار.

وقال ان مسؤولية السلامة النووية تقع على الدول المشغلة لأي منشأة نووية مع الأخذ بالاعتبار النطاق الجغرافي الواسع لأي حادث نووي محتمل على البيئة الاقليمية والدول المجاورة.

ودعا المجلس الأعلى إيران التي بدأت بتشغيل مفاعل «بوشهر» الى الانضمام لاتفاقية السلامة النووية وتطبيق اعلى معايير السلامة النووية في محطة بوشهر واتخاذ التدابير اللازمة للتأكد من فاعلية خطة التصدي لأي طارئ نووي محتمل في هذه المحطة.

وأكد المجلس الأعلى ضرورة انضمام إسرائيل الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كل منشآتها النووية للتفتيش الدولي من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

دعوة المجتمع الدولي إلى التحرك الجاد لوقف مجازر سورية

طالب المجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون الخليجي المجتمع الدولي بالتحرك الجاد والسريع لوقف المجازر والانتهاكات الصارخة في سورية، مؤكدا دعمه للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية الذي تم تشكليه بالدوحة في نوفمبر الماضي برعاية قطر وجامعة الدول العربية باعتباره الممثل الشرعي للشعب السوري. وأعرب المجلس عن الأمل في ان يكون تشكيل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية خطوة ايجابية تجاه توحيد مواقف ورؤى المجتمع الدولي في تعامله مع الشأن السوري ووقف نزف الدماء والعمل على بناء دولة حديثة يسودها القانون وتنعم بالأمن وتستوعب جميع ابناء الشعب السوري دون استثناء او تمييز. وعبر المجلس الأعلى عن أله الشديد لاستمرار تدهور الأوضاع والمعاناة الانسانية الصعبة التي يعيشها الشعب السوري واستمرار النظام في سفك الدماء البريئة وتدمير المدن والبنى التحتية الأمر الذي يجعل من عملية الانتقال السياسي للسلطة أكثر حتمية ومطلبا يجب الاسراع في تحقيقه. ودعا المجلس المجتمع الدولي «دولا ومنظمات» الى تقديم جميع اشكال المساعدات الانسانية العاجلة للشعب السوري لمواجهة الظروف الحياتية القاسية، مؤكدا في هذا الإطار اهمية المؤتمر الدولي الأول للدول المانحة الذي سيعقد في الكويت في 30 يناير عام 2013 بالمشاركة مع الأمم المتحدة.

كما أكد المجلس الأعلى دعمه لمهمة المبعوث الاممي والعربي الى سورية الأخضر الابراهيمي شريطة ان تكون مرتبطة بتحقيق التوافق في مجلس الأمن وخاصة الدول دائمة العضوية وفق صلاحيات ومسؤوليات المجلس في الحفاظ على الأمن والاستقرار الدولي.

تهنئة فلسطين بمنحها صفة دولة مراقب في الأمم المتحدة

هنأ المجلس الأعلى لقادة دول مجلس التعاون الخليجي الشعب الفلسطيني وقيادته بمنح فلسطين صفة «دولة مراقب غير عضو» في الأمم المتحدة، معربا عن الأمل في ان يمثل هذا الانجاز خطوة جادة نحو اقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية. وجدد المجلس في البيان الختامي الدعوة الى توحيد الصف الفلسطيني وانهاء الانقسام ونبذ الخلافات وتغليب المصلحة العليا للشعب الفلسطيني، مستنكرا سياسات اسرائيل الاستيطانية الهادفة الى تغيير المعالم الجغرافية والديمغرافية للأراضي الفلسطينية والتي تعتبر جريمة خطيرة تنهي فرص الحل السلمي. وشدد المجلس على ان السلام الشامل والعادل والدائم في الشرق الأوسط لا يتحقق الا بانسحاب اسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967 في فلسطين والجولان السورية والأراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

ورحب بالاتفاق على وقف اطلاق النار في غزة الذي تم برعاية مصرية، مؤكدا اهمية مواصلة الجهود لتعزيز هذا الاتفاق وعدم تكرار هذه الأعمال العدائية الإسرائيلية. وفي هذا الصدد أشاد المجلس بالجهود والمساعدات الانسانية التي تقدمها دول مجلس التعاون للشعب الفلسطيني وخاصة الى قطاع غزة وما قدمته المؤسسة الخيرية الملكية في مملكة البحرين بتوجيهات من الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة رئيس مجلس أمناء المؤسسة من مساعدات انسانية لتخفيف المعاناة عن الشعب الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة.

كما أشاد بزيارة أمير دولة قطر سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الى قطاع غزة في أكتوبر عام 2012، مثمنا دوره في فك الحصار عن القطاع وتقديم المساعدات الإنسانية وافتتاح عدد من المشروعات الاقتصادية والتنموية.